منتدى إدارة الإنترنت لعام ٢٠١٠:
معاً نطور المستقبل

الاجتماع الخامس لمنتدى إدارة الإنترنت

فلنيوس

١٤ - ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

مشهد إدارة الإنترنت
ورقة معلومات عامة

من إعداد أمانة منتدى إدارة الإنترنت

آب/أغسطس ٢٠١٠

310810 K1061816

مقدمة

١- الغرض من ورقة المعلومات العامة هذه توفير معلومات للمناقشة أثناء الاجتماع الخامس لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت. وتقدم هذه الورقة نبذة عامة عن مواضيع جدول الأعمال وتبنى على المناقشات التي دارت في أول أربعة اجتماعات للمنتدى وعلى الأوراق التي قُدّمت للمناقشة في تلك الاجتماعات. ونصوص الجلسات وتقارير حلقات العمل وبيانات الإئتلاف الديناميكي والأوراق التي قدمت موجودة كاملة على موقع المنتدى.[١] وعلى كل شخص يسعى للحصول على صورة أشمل أن يعود إلى تلك المواد لأن ورقة المعلومات العامة هذه لا يمكن أن توفي المناقشات التي دارت في تلك الاجتماعات والمواد التي قُدّمت فيها حقها.

٢- وقد أعلن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية جدول أعمال الاجتماع في الدعوة[٢] التي وجهها لجميع ذوي المصلحة. وفيما يلي جدول الأعمال:

(أ) إدارة الموارد الضرورية لشبكة الإنترنت؛

(ب) الأمن والانفتاح والخصوصية؛

(ج) الدخول والتنوع؛

(د) إدارة الإنترنت من أجل التنمية؛

(هـ) استعراض حالة إدارة الإنترنت وتحديد الطريق إلى المستقبل؛

(و) القضايا الناشئة: الحوسبة على شبكة الإنترنت.

أولاً- منتدى إدارة الإنترنت لعام ٢٠١٠: معاً نطور المستقبل

٣- يمثل موضوع هذا الاجتماع ''منتدى إدارة الإنترنت ٢٠١٠: معاً نطور المستقبل''، يمثل تقدماً إذا نظر إليه بالمقارنة بمواضيع اجتماعات المنتدى السابقة:

- ''إدارة الإنترنت من أجل التنمية'' (عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧)؛
- ''الإنترنت للجميع'' (عام ٢٠٠٨)؛
- ''إدارة الإنترنت - إيجاد فرص للجميع'' (عام ٢٠٠٩).

وقد جرى ربط هذه المواضيع التي نوقشت سابقاً بموضوعي التنمية وبناء القدرات، وهما موضوعان مشتركان بين جميع المواضيع ولهما أولوية. وقد استنبطا من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وحفزا، بشكل أو آخر، جميع المناقشات التي دارت في منتدى إدارة شبكة الإنترنت حتى الآن.

---

(١) عنوان الموقع http://www.intgovforum.org/cms/index.php/contributions.

(٢) http://intgovforum.org/cms/the-preparatory-process/492-invitation-to-the-fifth-meeting-of-the-internet-governance-forum.

٤- ومنذ إنشاء منتدى إدارة الإنترنت، ساد فهم عام مؤداه أنه ينبغي أن يكون له توجه نحو تنمية شاملة تتضمن بناء القدرات بوصفه موضوعاً ذا أولوية مشتركاً بين جميع المواضيع. وقد ركزت المناقشات المتعلقة ببناء القدرة في مجال التنمية على أهمية تعزيز قدرة ومعرفة جميع ذوي المصلحة ليشاركوا في عمليات إدارة شبكة الإنترنت.

٥- وقد عنت التنمية في إطار إدارة شبكة الإنترنت أكثر من مجرد توفير الدخول إلى الشبكة لبلايين الناس الذين لا يستطيعون حالياً استخدامها. فقد عنت توفير دخول هؤلاء الناس بلغاتهم وإلى محتوى مهم لثقافاتهم المتنوعة. وقد نوقشت التنمية أيضاً بوصفها مهمة جداً للمعوقين والمحرومين لأسباب أخرى، مثل الأقليات وكبار السن، بوصفها أداة تضمن أن يوفر الإنترنت خدمات تؤدي إلى تحسين حياتهم وتساعدهم على الاستمتاع بحياتهم على نحو أفضل. وقد نُظر إلى شبكة الإنترنت على أنها منبر لحوار أوسع يهدف إلى تشجيع التسامح والتعاون المتبادل والترابط الاجتماعي. ومن بين الاعتبارات الهامة التي جرى التركيز عليها بصورة متكررة أهمية استخدام مبادئ تصميم عالمية في تصميم التطبيقات في المستقبل لتكون قابلة للاستخدام من قبل المعوقين أو المحرومين لسبب آخر.

٦- وقد لاحظ المشاركون في اجتماعات منتدى إدارة شبكة الإنترنت السابقة وجود علاقة بين التنمية المستدامة وإدارة شبكة الإنترنت. فلقرارات صانعي القرار، المتعلقة بطريقة توسيع البنى التحتية لشبكة الإنترنت لتصل إلى بلايين الناس المحرومين من خدمة الإنترنت، تأثير طويل الأجل على البيئة، وهذا بدوره يؤثر على استدامة البنى التحتية في حد ذاتها. وقد أجريت مناقشات محددة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير الضارة بالبيئة قارنت التأثير الضار لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البيئة بالإسهام الذي يمكن أن تقدمه هذه الصناعة لتخفيف التأثير الضار لصناعات أخرى على البيئة من خلال، على سبيل المثال، رصد وقياس وتتبع تغير المناخ والتمكين من إحداث تغييرات سلوكية واقتصادية تهدف إلى تخفيض الطلب على الكربون في الصناعة. ومع اقتراب موعد عقد الاجتماع الحالي، برزت مرة أخرى الشواغل العالمية المتعلقة بقضايا الاقتصاد والبيئة العالمية ومشاكل الطاقة. وقال مشاركون عديدون إنه يتعين أن تؤدي شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً رئيسياً في حل تلك المشاكل العالمية.

٧- وقد أشار المتكلمون إلى أن نجاح شبكة الإنترنت أستند إلى التعاون. وبنفس الطريقة تمكن منتدى إدارة شبكة الإنترنت من إشراك جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الرئيسية ذات الصلة للعمل معاً بصورة تعاونية للاضطلاع بالدور التطويري الحيوي لشبكة الإنترنت، وخصوصاً في إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة البلدان النامية.

٨- وأقر المتكلمون عبر السنين بأن الفرص التي ظهرت قد صحبتها حقوق ومسؤوليات وأنه يتعين على المنتدى في المستقبل معالجة مسائل مهمة مثل الأمن عبر الحدود، وتجربة الشباب في مجال الإنترنت، والمحتوى المتعدد اللغات، وتعزيز سعة شبكة إنترنت عريضة النطاق في البلدان النامية.

٩- وخلال اجتماع منتدى إدارة الإنترنت الذي عقد عام ٢٠٠٩ أكد السيد تيم بيرنرز لي، مخترع الشبكة العالمية ومدير اتحاد الشبكة العالمية، على أهمية وجود شبكة واحدة يمكن للجميع الاشتراك فيها واستخدامها. وأشار إلى أهمية الشبكة لتحسين حياة المعوقين. وقال إن موضوع تحسين حياة المعوقين ظل واضحاً في مناقشات المنتدى منذ بدايته.

١٠- ومع تعمق مناقشة هذا الموضوع عبر السنين بدأ المشاركون يتحدثون عن الترابط بين الكثير من المواضيع التي نوقشت في المنتدى. كذلك تحدث المشاركون عن أهمية مناقشة المواضيع التي لها علاقة بحالات واقعية حتى يمكن فهم تفاعل العناصر المواضيعية بشكل أفضل.

١١- وخلال التحضيرات لاجتماع عام ٢٠١٠ انصب التركيز على عدة مجالات من ضمنها:

- توازن الأمن مع الحقوق في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- القضية المرتبطة بالموضوع الناشئ المتعلق بالحوسبة القائمة على الإنترنت؛
- المسائل المحددة المرتبطة بإدارة شبكة الإنترنت من أجل التنمية.

ثانياً - إدارة الموارد الحيوية لشبكة الإنترنت

ألف - نظرة عامة

١٢- أدخل موضوع ''الموارد الحيوية لشبكة الإنترنت'' لأول مرة في الاجتماع الثاني لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت، المعقود في ريو دي جانيرو، في البرازيل، في عام ٢٠٠٧. وقد جرى تناول هذا الموضوع أيضاً في الاجتماع الثالث المعقود في حيدر أباد، في الهند، في عام ٢٠٠٨ وفي الاجتماع الرابع المعقود في شرم الشيخ في عام ٢٠٠٩. ولا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً لموضوع ''الموارد الحيوية لشبكة الإنترنت''. وقد أدخله في المناقشة الدولية في عام ٢٠٠٥ الفريق العامل المعني بإدارة شبكة الإنترنت، الذي أورد في تقريره (أنظر الفقرة ١٣ (أ)) الوصف التالي لمجال سياسة عامة يتعلق بالموارد الحيوية لشبكة الإنترنت:

> قضايا تتعلق بالبنى التحتية لشبكة الإنترنت وإدارة مواردها الحيوية، بما في ذلك نظام أسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت وإدارة شبكة الخادوم الرئيسي والمعايير الفنية وربط شبكات، تدار بصورة منفصلة، بعضها ببعض والاتصال بشبكة الإنترنت والبنى التحتية للاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيا المبتكرة والتكنولوجيا المتلاقية، وكذلك استخدام أكثر من لغة.

١٣- وأشار برنامج عمل تونس، في الفقرة ٥٨، إلى موارد الإنترنت الحيوية كما يلي:

> ندرك أن إدارة شبكة الإنترنت تشتمل على أكثر من مجرد إعطاء أسماء وعناوين لشبكة الإنترنت. إنها تشمل أيضاً قضايا سياسة عامة مهمة أخرى، من بينها موارد شبكة الإنترنت الحيوية وأمن الشبكة وسلامتها، وجوانب التطوير وقضايا تتعلق باستخدام الشبكة.

١٤- وكثيراً ما أشارت المناقشات في تلك الاجتماعات إلى مبادئ جنيف وبرنامج عمل تونس المتعلقين بإدارة شبكة الإنترنت، لا سيما فكرة أن ''الإدارة الدولية لشبكة الإنترنت ينبغي أن تكون متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وتشارك فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية مشاركة تامة''.(٣)

---

(٣) أنظر الفقرة ٤٨ من مبادئ إعلان جنيف والفقرة ٢٩ من برنامج عمل تونس.

١٥- وقد غطت مناقشة موارد شبكة الإنترنت الحيوية مواضيع عديدة وتوسعت بحيث شملت موضوع بناء القدرة المشترك بين جميع المواضيع، وموضوعي منتدى إدارة شبكة الإنترنت الآخرين، الدخول على الشبكة وأمنها، بالإضافة إلى تحويلات شبكة الإنترنت والحاجة الأساسية للطاقة الكهربائية. وقيل إن جميع هذه المواضيع مهمة لتطوير شبكة الإنترنت في انتشارها ونموها المستمرين. إلا أن التركيز الأساسي لا يزال ينصب على أسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت وشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، بوصفها المنظمة المسؤولة عن إدارتها.

١٦- وقال البعض إن هذه الشركة ينبغي أن توضع تحت إشراف حكومي دولي، بدلاً من أن تكون تحت إشراف حكومة واحدة. وأشار البعض إلى أن شبكة الإنترنت تطورت بأمان ومرونة وأنها تعمل جيداً تحت هيكل الإدارة الحالي، ونصحوا بعدم إدخال أي نظام إدارة حكومي دولي بصورة مفاجئة.

١٧- ودعت المناقشات التي دارت على مدى السنين إلى تقاسم موارد شبكة الإنترنت بصورة عادلة، وتيسير الاستفادة منها للجميع وضمان استمرار عمل شبكة الإنترنت بأمان مع السماح على نحو واجب باستخدام عدة لغات.

١٨- وتناولت المناقشات بشأن الموارد الحيوية لشبكة الإنترنت في اجتماعات منتدى إدارة شبكة الإنترنت المواضيع التالية، من بين مواضيع أخرى:

(أ) إدارة الخوادم الرئيسية؛

(ب) المعايير؛

(ج) نقاط الربط؛

(د) البنى التحتية للاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيا المتلاقية والتكنولوجيا الابتكارية؛

(هـ) المُعرّفات الرقمية للأشياء؛

(و) الترقيم الإلكتروني؛

(ز) نطاق التردد اللاسلكي والعمود الفقري ومقدمو خدمات الإنترنت؛

(ح) أنشطة الإدارة الإقليمية، مثل سجلات الإنترنت الإقليمية؛

(ط) التحول إلى استخدام عدة لغات.

١٩- وتشمل القضايا التي سيتم تناولها في دورة موارد شبكة الإنترنت الحيوية لعام ٢٠١٠ ما يلي:

- أولويات الاستقرار الطويل الأجل لشبكة الإنترنت؛
- إيجاد نطاق عام جديد من المرتبة العليا وأسماء نطاقات مدولة جديدة من أجل التنمية: الأهمية والعقبات؛
- تعزيز الرمز القطري للنطاقات من المرتبة العليا في أفريقيا؛

- الصيغة السادسة من بروتوكول شبكة الإنترنت حول العالم: مسح لنطاق نشر هذه الصيغة في الوقت الحالي والمستقبل؛
- المرونة والتخطيط للطوارئ في نظام اسم النطاق.

٢٠- وقد تحققت في عام ٢٠١٠ معالم بارزة عديدة في شبكة الإنترنت منها استخدام الوصلات الأمنية لنظام اسم النطاق في النطاق الأساسي وإدخال أول رمز وطني للنطاقات من المرتبة العليا ضمن أسماء النطاقات المدولة، في النطاق الأساسي. ويتوقع أن تؤثر هذه التغييرات المدخلة في شبكة الإنترنت على المناقشات في فلنيوس.

باء - التحول من النسخة الرابعة لبروتوكول الإنترنت إلى النسخة السادسة

٢١- تكررت في اجتماعات منتدى إدارة شبكة الإنترنت إثارة موضوع نفاد عناوين النسخة الرابعة من بروتوكول شبكة الإنترنت غير المخصصة في نهاية المطاف. وتفيد التوقعات بأن عناوين النسخة الرابعة من بروتوكول الإنترنت يمكن أن تستنفد، حسب معدلات الاستزاف الحالية، بنهاية العام القادم ٢٠١١. ومع أنه أُوضح أن هذا الاستنفاد لن يؤدي إلى توقف شبكة الإنترنت عن العمل، فإنه استخدم ليشير إلى أهمية الجهود التي تبذل لتشغيل النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت وضرورة إمكانية التشغيل المتبادل الكامل بين الشبكات التي تستخدم النسخة الرابعة والشبكات التي تستخدم النسخة السادسة من عناوين البروتوكول. واقترح البعض اعتماد سياسات تشجع الاتصال بين جميع مقدمي خدمات الإنترنت باستخدام النسخة السادسة من بروتوكول شبكة الإنترنت. وأعرب آخرون عن رأي مفاده أن لا حاجة لفرض مواعيد محددة لاستباق ما هو محتم، لأن السوق يفرض نشر النسخة السادسة من بروتوكول شبكة الإنترنت. ولوحظ أيضاً وجود حاجة كبيرة لإشراك القطاعين الخاص والعام وإشراك المجتمع المدني في العملية. فالمسؤولية مشتركة، وتستدعي الترويج لها والتمكين من التحول بسلاسة من هيمنة النسخة الرابعة من بروتوكول الإنترنت إلى هيمنة النسخة السادسة.

٢٢- وقد ساد شعور بوجود حاجة لتوعية الجمهور وتثقيفه، بالإضافة إلى التدريب. ويتعين إبراز النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت بوصفه جزءاً من جداول الأعمال الوطنية بالنسبة لجميع البلدان. وقيل أيضاً إنه سيكون مفيداً ومساعداً لو أن دراسات الحالة أتيحت ونشرت، كجزء من عملية التثقيف، على موقع منتدى إدارة شبكة الإنترنت.

٢٣- وقد نُظر إلى النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت على أنها استمرار للنسخة الرابعة مع عناوين إضافية. إلا أنه جرت أيضاً مناقشة التأثير الذي سيحدثه التحول في العمليات الفنية. ونظراً لعدم توافق النسختين، سيتأثر كل منتَج يعتمد على بروتوكول الإنترنت؛ وقد كانت معدات النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت معروضة في الأسواق وكان البائعون يقدمون الدعم ويحولون التطبيقات إلى النسخة السادسة. وقد جرى إيضاح أن استخدام برامج تعمل بنسختي بروتوكول الإنترنت الرابعة والسادسة والتركيز على البلدان النامية التي تبادر إلى الترويج لاستخدام عناوين النسخة السادسة من بروتوكولات الإنترنت كان نتيجة لمحدودية عناوين النسخة الرابعة المتوفرة.

٢٤- وقد جرى نشر عناوين النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت وأتيحت الكثير من المعدات والأجهزة والتطبيقات الخاصة بهذه النسخة. وأظهرت الحكومات بشكل خاص اهتماماً أكبر بالنسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت وقاد الكثير منها مبادرات لنشرها. بيد أن المشغلين كانوا بطيئين في التحول إليها. وعُزي ذلك لعدد من التحديات التي واجهوها، مثل عدم وجود حافز تجاري واضح لمشغلي الإنترنت للتحول إلى النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت، والتكاليف المصاحبة للتحول إلى صيغة العناوين الجديدة دون إيرادات مقابلة. وكذلك عدم وجود طلب مسبق من قبل الزبائن والاعتقاد أن المشغلين تصوروا أنه لا يوجد دعم كافٍ من جانب الباعة. إلا أن المشغلين كانوا قد ابتدأو يدركون أنه حان الوقت للتحول وكانوا يقومون بذلك تدريجياً. وستنشأ حاجة لحل قضايا الأجهزة والبرامج الموجودة في المعدات التي لدى الزبائن ومعدات الزبائن والتكاليف المرتبطة بالتحول والأجهزة والبرامج والتدريب، بالإضافة إلى تكاليف اليد العاملة.

٢٥- في هذه البيئة الناشئة، ساد شعور بأن دور سجلات الإنترنت الإقليمية ربما يكون في مرحلة تغير. وسيقتضي شح عناوين النسخة الرابعة من بروتوكول الإنترنت قيام سجلات الإنترنت الإقليمية باستعراض وتطوير سياسات عامة لتحويل عناوين بروتوكول الإنترنت واستعادة العناوين غير المستخدمة والتحكم بها، والتأكد من توفير الأمن لعناوين النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت الجديدة وإدارتها، وأسلوب التعامل مع ظهور أسواق ثانوية محتملة. ونوقش أيضاً أسلوب التعامل مع عناوين النسخة الرابعة العديدة غير المستخدمة والمفقودة. وقد أيد البعض إنشاء سوق قانونية لهذه العناوين، مما يمنع بيعها في السوق السوداء أو السوق الموازية نتيجة لمحدوديتها.

٢٦- وستبقى النسخة الرابعة تعمل في المستقبل حتى عندما يسود استخدام النسخة السادسة. وقد أشير إلى أن من المهم عدم النظر إلى التحول على أنه حدث واحد كما هو الحال في مشكلة العام ٢٠٠٠ (Y2K)، وإنما على أنه بالأحرى عملية تحول.

٢٧- وقد أكد الكثير من المتكلمون في الماضي، بما في ذلك الحكومات والاتحاد الدولي للاتصالات، على أهمية التدريب وزيادة الوعي بهذا الموضوع.

جيم - تأكيد الالتزام، وعقد هيئة أرقام الإنترنت المخصصة، ودور الحكومات

٢٨- على مدى السنين، دار نقاش بشأن مستقبل شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة في سياق مناقشة اتفاق المشروع المشترك بين الشركة ووزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع انتهاء سريان مفعول الاتفاق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والتوقيع على تأكيد الالتزامات، شهد عام ٢٠١٠ تشكيل أول فريق من فرق استعراض تأكيد الالتزام التي تتعامل مع المساءلة والشفافية. ويوفر اجتماع فلنيوس فرصة طيبة لإجراء استعراض أولي لكيفية عمل هذا الفريق وما إذا كان يلبي التطلعات.

٢٩- وعلى مدى السنين، قال عدد من المتكلمين يتعين أن تتخلى حكومة الولايات المتحدة عن دورها الريادي في الإشراف على نظام اسم النطاق. وبصورة عامة، رأوا أنه لا ينبغي تجديد هذا الاتفاق. إلا أنه أُعرب عن آراء مفادها أنه ينبغي إدخال أسلوب مساءلة ما كبديل. واقترح أن بوسع منتدى إدارة شبكة

الإنترنت أن يوفر مجالاً لمواصلة تطوير هذه الآراء. وقد عبر الاتحاد الدولي للاتصالات عن اهتمامه أيضاً بهذا الدور.

٣٠- سجل عدد من التعليقات التي أدلى بها ممثلون حكوميون تدل على الحذر فيما يتعلق بإخضاع الإنترنت للضوابط الحكومية الدولية، بيد أن بعض الحكومات أشارت إلى أن الضوابط الحكومية الدولية مطلوبة.

٣١- ومن بين المواضيع التي نوقشت في اجتماعات منتدى إدارة شبكة الإنترنت السابقة طبيعة العمليات الضرورية لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة التي تعمل من القاعدة إلى القمة، ومتطلبات إجراء استعراض خارجي لها بصورة منتظمة. وغطت آراء أخرى العلاقة بين الحكومات وشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، وما إذا كان من المناسب أن تقوم اللجنة الاستشارية للحكومات بدور استشاري فقط بالمقارنة مع دور يترتب عليه إعطاءها صلاحيات أوسع من حيث السياسة العامة الدولية، مثل الإشراف أو الاستعراض. وقال البعض إن مشاركة الحكومات في اللجنة الاستشارية للحكومات إحدى أهم سمات شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، ومن جهة أخرى، فإن النموذج الحالي للجنة الاستشارية للحكومات، بوصفها جزءاً من شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، نموذج غير مستقر.

دال - تدويل إدارة الموارد الحيوية للإنترنت

٣٢- نوقش موضوع تدويل إدارة موارد شبكة الإنترنت الحيوية مراراً وتكراراً أثناء اجتماعات منتدى إدارة شبكة الإنترنت، حيث تنوعت الآراء والمواقف.

٣٣- ومن بين الحجج التي سيقت مراراً ضد نظامٍ لإدارة موارد شبكة الإنترنت الحيوية تديره هيئة دولية تقودها الحكومات أن الشبكة لن تكون قادرة على اتخاذ القرارات بسرعة، وهذه مسألة ضرورية لإدارة شبكة الإنترنت. وعلق آخرون قائلين إن العمليات الحالية ليست سريعة بما يكفي نظراً لأنهم يحتاجون إلى وقت كاف لكي يأخذوا وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة بعين الاعتبار. وأعلن بعض المتكلمين عن دعمهم للبيئة التي لا تخضع للتنظيم إلى حد كبير والتي أتاحت للشبكة أن تنمو، مشيرين إلى أن الشبكة تمكنت من الازدهار في بيئات سوقية متنوعة تنوعاً كبيراً تسودها ظروف المنافسة، ولذلك، ينبغي أن تظل غير خاضعة لتنظيم مركزي. وتحدث آخرون عن الحاجة إلى إدخال عملية نظامية في بيئة شبكة الإنترنت.

٣٤- وفي حين أن بعض المشاركين أيدوا بصورة عامة استقلال شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة عن الحكومات، قال آخرون ينبغي أن تلعب الحكومات دوراً أكبر وأن يسمح لها بأن تمارس دورها السيادي على قدم المساواة في صنع السياسة العامة على صعيد عالمي. وفي هذا المجال، جرت متابعة إصلاحات شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ووجهات النظر الداعية إلى الاعتراف بالشركة واستقلالها عن أية حكومة، بوصفها هيئة دولية.

٣٥- وقُدم اقتراح بأن ينشئ الأمين العام فريق عمل خاص مكون من ذوي المصلحة المتعددين يكون معنياً بموارد الإنترنت المهمة في إطار منتدى إدارة شبكة الإنترنت. وسيتضمن عمل هذا الفريق مناقشة تحويل إدارة شبكة الإنترنت تدريجياً إلى سلطة المجتمع الدولي.

٣٦- ووصف مختلف المتكلمين العملية، التي من خلال سياستها تجري السيطرة على توزيع وإدارة الأرقام في إطار سجلات الإنترنت الإقليمية، بأنها تطورت من خلال عملية مفتوحة من القاعدة إلى القمة يشارك فيها مجتمع الإنترنت كله. وينظر إليها على أنها عملية تنظيم ذاتي يمكن أن تكون مثلاً يحتذى لعمليات الإدارة الأخرى.

هاء - أهمية عناوين الإنترنت الوطنية الجديدة وأسماء النطاقات المُدّولة للتنمية

٣٧- وقد نُوقشت أسماء النطاقات المدولة كثيراً على مدى سنوات أثناء اجتماعات منتدى إدارة شبكة الإنترنت في سياق تنوع مُمَكِّن وبوصفها شرطاً مسبقاً لتحقيق أهداف التنمية المتعددة اللغات المتمثلة في تضييق الفجوة الرقمية. وقد أطلقت شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة في عام ٢٠١٠ نطاقات جديدة من المرتبة العليا للرمز القطري ضمن أسماء النطاقات المدولة.

٣٨- وقد مثلت النطاقات القليلة الأولى من المرتبة العليا للرمز القطري البداية، وكانت هناك مناقشات بشأن الحاجة إلى دعم العمليات التقنية وإدارة هذه النطاقات في الدول النامية. وقد عُبر عن القلق من أنه بينما يتم إدخال النطاقات الجديدة من المرتبة العليا فإنه سيتعين حماية ثقافة أفريقيا الغنية حتى يتسنى لأفراد من هذه البلدان والمناطق إدارة مكونات القيم والثقافة والتاريخ التي تسعى عناصر تحديد الهوية إلى تمثيلها.

٣٩- ومن بين أبرز المواضيع في هذا المجال:

(أ) استقرار شبكة الإنترنت وأمنها مع تزايد عدد الأسماء؛

(ب) حماية حقوق العلامات التجارية؛

(ج) مخاطر زيادة استخدامات الإنترنت استخداماً سيئاً؛

(د) المنافسة بين أسماء النطاقات المدولة وعناوين الإنترنت الوطنية العامة وأدوار كل منهما، وأسماء النطاقات المدولة والرمز القطري لعناوين الإنترنت الوطنية.

واو- التعاون المعزز

٤٠- أثناء أول اجتماعين لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت أُعرب عن آراء متباينة بشأن ما إذا كان ينبغي مناقشة مفهوم ''التعاون المعزز'' كما هو معرف في جدول أعمال تونس. فبينما شعر البعض أن الموضوع لا يدخل في إطار صلاحية منتدى إدارة شبكة الإنترنت، قال آخرون إنه مسؤولية أساسية. وتناولت المناقشات التعاون المعزز لأول مرة في الاجتماع الثالث لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت.

٤١- وأبرز جميع المتكلمين جوانب تبين التأثير الإيجابي للمناقشات على التعاون المعزز. ومن بين الأمثلة التي قدمت إجراءات مكافحة صور الإساءة للأطفال في البرازيل، والمشاركة الموسعة لذوي المصلحة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعقود عام ٢٠٠٨، والتحسينات التي أدخلت على طريقة تفاعل سجلات عناوين بروتوكولات الإنترنت مع ذوي المصلحة ذوي الصلة.

٤٢- وتمخض الاجتماع الثالث عن فهم أوسع لدى المشاركين لمختلف مواقف ذوي المصلحة من المواضيع التي نوقشت. وارتؤي أن لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت دوراً قيماً بوصفه بيئة للمناقشة لا تُشعِر

بالخطر، حيث يمكن للمشاركين أن يتكلموا وأن يتبادلوا الخبرات العملية من مختلف وجهات النظر والتحرك إلى النقطة التي يستمع فيها الناس بعضهم لبعض، محققين تقدماً من مرحلة سلسلة البيانات غير المتصلة إلى مرحلة الدخول في محادثة.

٤٣- واعتبر بعض المتكلمين منتدى إدارة شبكة الإنترنت في حد ذاته مثالاً على التعاون المعزز. ورأى البعض أن المفهوم يتعلق بتقريب مختلف وجهات نظر ذوي المصلحة ضمن الحدود التقليدية، بينما قال آخرون إنه يتعلق بتحقيق أهداف التنمية. ولاحظ أحد المتكلمين أن جدول أعمال تونس أشار إلى أن التعاون المعزز لا يعني إنشاء مؤسسات جديدة. واقترح المتكلمون أيضاً أن المساعدة في التوصل إلى اتفاق حول معنى التعاون المعزز مهمة يمكن أن تناط بمنتدى إدارة شبكة الإنترنت.

٤٤- وسمع المشاركون أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة كتبت إلى المنظمات ذات الصلة تطلب منها أن توفر تقارير أداء سنوية، عملاً بجدول أعمال تونس. ومن بين هذه المنظمات الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس أوروبا، وشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، وجمعية الإنترنت، ومنظمة الموارد الرقمية، واتحاد الشبكة العالمية.

٤٥- وأظهرت المعلومات التي أبلغت عنها هذه المنظمات أن التركيز منصب على أربعة مجالات رئيسية، هي:

(أ) بالنسبة لمعظم المنظمات المعنية، يعني مصطلح ''التعاون المعزز'' تيسير الحوار بين ذوي مصلحة متعددين والإسهام في هذا الحوار؛

(ب) الغرض من هذا التعاون، الذي يتراوح من تقاسم المعلومات والخبرات إلى بناء توافق الآراء وتدبير الأموال لنقل المعرفة التقنية وتوفير بناء القدرة؛

(ج) المواضيع التي ركزت عليها الترتيبات التي غطتها المنظمات المُبلّغة، وقد كانت متمشية إلى حد كبير مع المواضيع التي نوقشت في منتدى إدارة شبكة الإنترنت؛

(د) ترتيبات التعاون التي تمت بين المنظمات ومزيد من الترتيبات التي يجري إعدادها مع شركاء آخرين.

٤٦- وأوضح مختلف المتكلمين فهمهم لمعنى المصطلح ''التعاون المعزز''. وأشار أحد المتكلمين إلى ما يطلق عليه ''الغموض الإبداعي'' الذي مكّن مختلف ذوي المصلحة من مناقشة مجموعة قضايا صعبة بأساليب مقبولة على نحو متبادل. وشدد مشارك آخر على أن عبارة ''الحكومات، على قدم المساواة'' الواردة في الفقرة ٦٩ من جدول أعمال تونس، تعني أنها تدعم الرأي القائل إن ''التعاون المعزز'' يعني عملية تشارك فيها الحكومات. ورداً على ذلك، رأى البعض أن الفقرة ٧١ من جدول أعمال تونس تشير إلى مشاركة ''ذوي المصلحة كل حسب دوره''. ومن هذا المنظور، فإن الفقرة دعمت الموقف المتمثل في أن مجتمع المعلومات لم ينشئ أية مجالات ولاية جديدة للمنظمات الموجودة.

٤٧- وساد قدر مساوٍ من عدم اليقين بين المتكلمين حول المنظمة التي ينبغي أن يتم ''التعاون المعزز'' من خلالها. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي أن يفهم أن هذا المفهوم مفهوم آخذ في التبلور.

ثالثاً - الأمن والانفتاح والخصوصية

ألف - نظرة عامة

٤٨- يتضمن جدول أعمال الاجتماع الحالي المواضيع التالية:

- إدارة الشبكة؛
- مستقبل الخصوصية؛
- الحقوق الجنسية والانفتاح وأنشطة التنظيم؛
- حرية الاتصال - حرية التعبير؛
- حرية التعبير أو الوصول إلى المعارف: هل نقوم باتخاذ الخطوات اللازمة نحو شبكة إنترنت منفتحة وشاملة؟''
- حرية التعبير ووسائط الإنترنت: إلى أين نذهب من هنا؟
- حماية المستهلك في عالم الإنترنت؛
- تطوير فهم سياساتي بشأن أمن المعلومات: منظور عالمي ومحلي؛
- الجوانب القانونية لإدارة شبكة الإنترنت: التعاون الدولي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني؛
- التعاون العام والخاص بشأن سلامة الإنترنت/جرائم الفضاء الإلكتروني.

٤٩- نشأت المناقشات بشأن المواضيع المتعلقة بالأمن والانفتاح والخصوصية منذ أول اجتماع لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت، المعقود في عام ٢٠٠٦. وفي أول سنتين، تم تناول مجموعة المواضيع هذه في جلستين رئيسيتين، إحداهما عن الأمن والأخرى عن الانفتاح. وفي الاجتماع الثالث لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت، ظهر الموضوع تحت عنوان ''تعزيز أمن الحاسوب والثقة'' وقد كان التركيز خلال الاجتماع الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت منصباً على الاعتراف بأن الأمن والانفتاح والخصوصية ترتبط ببعضها، وكانت القضية الرئيسية هي إيجاد التوازن المناسب بين الوصول إلى المعارف وحرية التعبير وحقوق الملكية الفكرية.

٥٠- أظهرت المناقشات خلال السنوات السابقة وجود علاقة قوية بين هذه المواضيع التي قادت إلى وضع صيغة تربط الآن بين الأمن والانفتاح والخصوصية في مسائل بعينها. وقد تم اكتشاف هذه المسألة في عام ٢٠١٠ من حيث النظر إلى كيفية وجود هذه الروابط في حالات معينة.

٥١- وفي هذا الحوار، نُظر إلى التحدي على أنه يتمثل في أسلوب تحويل مجالات التوتر أو النزاع إلى مجالات تلاق ليتسنى حل قضايا الأمن والانفتاح والخصوصية بأسلوب صحيح. وأظهرت الحوارات السابقة أن هذه القضايا ذات طابع معقد يرقى إلى مستوى أهميتها.

٥٢- وتعلقت بعض المناقشات بالصعوبات التي واجهتها بلدان ومنظمات عديدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٤] عندما أرادت أن توازن بين حماية الحريات وحماية المجتمع من إساءة استخدام شبكة الإنترنت لأغراض الإرهاب والولع الجنسي بالأطفال. وساد إحساس واضح بأنه في حين أن الحقوق التي حددها الإعلان قد يكون من الصعب تحقيقها، فإن جميع البلدان ملزمة بدعمها.

٥٣- وبينت المناقشات ظهور توافق في الآراء مؤداه أن معالجة جرائم الحاسوب وأمن الحاسوب والخصوصية والانفتاح مسؤولية مشتركة لجميع ذوي المصلحة. وكانت توجد حاجة لمزيد من المعلومات عن الجهة التي يمكن أن تلجأ إليها ضحايا جرائم الحاسوب للانتصاف.

٥٤- ومع وجود شيء من الشك حول إمكانية التوصل إلى حلول في اجتماعات منتدى إدارة شبكة الإنترنت، بدى أنه يوجد شعور عام بأن مناقشات المنتدى يمكن أن توفر قدراً كبيراً من التفاهم. وأشير إلى أن ذوي المصلحة المشاركين في هذا المجال لم يكونوا جزءاً من الحوار. وبتقدم المناقشة، ظهرت حاجة لإشراك المجتمعات والأطراف المعنية في المناقشة لإثراء الحوار والمساعدة على فهم تأثيرات بعض تدابير أمن الحاسوب الذي يجري النظر فيها على المستخدمين الآخرين. وساد شعور بأنه مهما كان الطريق إلى المستقبل فإن التوصل إليه يتعين أن يتم من خلال التعاون والحوار والشراكة بين ذوي المصلحة العديدين بروح من تشاطر المسؤوليات. وفي هذا السياق، قيل إن من الضروري تمكين البلدان النامية من المشاركة مشاركة كاملة وأن تعرض احتياجاتها وشواغلها والتحديات التي تواجهها. وساد شعور أيضاً بأن المناقشة نضجت إلى حد كاف في هذا المجال يتيح إيجاد بيئة مشتركة يمكن لجميع ذوي المصلحة أن يبنوا من خلالها الثقة فيما بينهم وأن يعملوا معاً.

باء - الأمن

٥٥- جرى التسليم في المناقشات بشأن الأمن أن هذه المسألة حساسة وتتفاوت من بلد إلى آخر. وأنها موضوع متعدد الجوانب يشارك فيه ذو مصلحة متعددون وأن التعاون عنصر ضروري لإيجاد حل لها. ومن العناصر الأساسية عدم وجود اتفاق واسع النطاق بشأن تعريف واحد لمصطلح ''الأمن'' . وقدم عدة متكلمين تعريفاتهم الخاصة بهم؛ كان من بينها الأمن الوطني، وأمن الأعمال التجارية وأمن المستخدمين، وأمن الشبكة، وموثوقية الشبكة. وجرى التشديد على ضرورة منع الانتهاكات الأمنية وإيجاد حلول بسرعة بعد حدوث الانتهاك. كما أن قدرة الشبكات على استعادة وضعها الطبيعي وأمنها كانا من بين العناصر الرئيسية التي ذكرت.

٥٦- وبدأت المناقشة بتذكير بمدى ما حققته شبكة الإنترنت من نمو ومدى الأهمية التي اكتسبتها بالنسبة للحكومات والتجارة والاقتصاد بصورة عامة، وللمجتمع المدني والباحثين، وأُشير إلى أن الإنترنت بُنيت أصلاً للانفتاح لا للأمن، وفي حين أن هذا في حد ذاته جيد، إلا أنه جعل الشبكة عرضة للانتهاك أيضاً. ولوحظ بقلق كبير أن الذين يستخدمون الشبكة استخدامات سيئة مسببين مشاكل أمن غالباً ما يكونون

---

(٤) تنص المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه ''لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات.''

متفوقين تقنياً على مستخدمي الشبكة والمسؤولين عن صيانتها. فغالباً ما يكونون أكثر تقدماً تكنولوجياً من الذين يشاركون في حل المشاكل، لا سيما في البلدان ذات الاقتصادات النامية.

٥٧- ومن المسائل الرئيسية التي نوقشت حماية الأطفال على شبكة الإنترنت. فقد قيل إنه توجد حاجة لمزيد من الحوار الدقيق حول المقصود من مصطلحات مثل ''طفل'' و ''أذى'' و''محتوى ضار''. وأثارت المناقشة أيضاً الخلاف بين حرية التعبير الجنسي على شبكة الإنترنت والحاجة لحماية الأطفال. وكجزء من برنامج فلنيوس يتم تشجيع المزيد من الشباب على المشاركة في المناقشات من أجل الوصول إلى فهم أكمل لتجارب الشباب وآرائهم.

٥٨- ولوحظ أن معظم الجرائم التي كانت تقع خارج الشبكة انتقلت الآن إلى الشبكة مباشرة. كما لوحظ وجود أشكال جديدة من الجريمة أيضاً خاصة بالشبكة، مثل التسلل إلى الشبكة أو الانتحال. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت هجمات على البنى التحتية المهمة في البلدان، مثل هجمات حجب الخدمة الموزع. وذُكرت في هذا السياق أيضاً الهجمات على نظم التحكم في شبكات الصرف الصحي ونظم التحكم في الملاحة الجوية. وكان مقبول بصورة عامة أن معالجة الجريمة والإجرام في أي مجتمع تمت من خلال سلطات إنفاذ القانون، ولكنه لوحظ أيضاً أن طبيعة الإنترنت التي لا حدود لها جعلت إنفاذ القانون أكثر صعوبة. ففي حين أن مرتكبي الجرائم في عالم غير الإنترنت يكونون من المنطقة المحلية التي ارتكبت فيها الجريمة، فإن الحال ليس كذلك في حالة الجرائم التي ترتكب على الإنترنت. ولذلك فإن إنفاذ القانون واجه مشاكل الولاية القضائية عبر الوطنية والحدود الجغرافية. إضافة إلى ذلك كان تكيف التشريعات بطيئاً بصورة عامة مقارنة بالبيئة التكنولوجية التي تتغير بسرعة.

٥٩- وشدد متكلمون عديدون على البعد القانوني للحوار الخاص بالأمن. وجرى التسليم على نطاق واسع بأن الجريمة هي نفسها وأنه لا ينبغي التفريق في معالجة الجرائم التي تقع على شبكة الإنترنت والجرائم التي تقع خارج إطار شبكة الإنترنت. وقيل إن ٩٥ في المائة من الجرائم التي ارتكبت على شبكة الإنترنت تشملها التشريعات القائمة. وفي حين أن البعض دعا إلى سن تشريعات إضافية، كان هناك تحذير أيضاً من الإفراط في وضع القواعد التنظيمية. وأشار متكلمون عديدون إلى أن الجهود التعاونية التي يبذلها ذوو المصلحة المتعددون قد تكون كافية. ولوحظ أن حلول القوانين الملزمة والقوانين غير الملزمة لازمة لتعزيز الأمن. وكانت هناك دعوة قوية لمواءمة التشريعات بين البلدان ولتفعيل صكوك قانونية جديدة تنطبق على عالم الإنترنت. وذُكرت اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بجرائم الحاسوب بوصفها مثالاً لنهج يبشر بالخير ينبغي أن تعتمده مزيد من الدول.

٦٠- بالنسبة لحلول القوانين غير الملزمة، ذُكرت كحلول ممكنة المبادئ التوجيهية في مجالات أمن نظم المعلومات والشبكات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتوثيق الإلكتروني وسياسة التشفير، وحماية الخصوصية، وتدفق البيانات الشخصية عبر الحدود والتعاون عبر الحدود في إنفاذ القوانين التي تحمي الخصوصية. وذكر أن ممثلي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الاجتماع الوزاري، المعقود في سؤل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استنتجوا وجود علاقة بين تدفق المعلومات والابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي، بينما جرى التسليم بوجود مخاطر مرتبطة باستخدام هذه التكنولوجيا وبضرورة التصدي لهذه المخاطر على نحو مناسب.

٦١- وقد قُدم جدول أعمال أمن الحاسوب الشامل الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات على أنه حل ممكن. وبنى الاتحاد الدولي للاتصالات عمله على خمسة ركائز:

(أ) التدابير القانونية؛

(ب) التدابير التقنية والإجرائية؛

(ج) الهياكل التنظيمية؛

(د) بناء القدرة؛

(هـ) التعاون الدولي.

٦٢- وفي حين أن المشكلة عالمية، فإن الحاجة لاتخاذ إجراء على المستوى المحلي كانت قائمة أيضاً. ولهذا السبب، استخدم الاتحاد الدولي للاتصالات نهجاً يجمع بين البدء من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة.

٦٣- ويمكن تلخيص بعض المواضيع التي نوقشت على النحو التالي:

(أ) الحاجة إلى الوقاية بالإضافة إلى العلاج. وعُرِّفت الوقاية بأنها تدابير استباقية لجعل الهجوم أكثر صعوبة؛

(ب) الحاجة إلى تصميم أكثر مرونة والقدرة على العودة إلى الوضع الأصلي؛

(ج) ضرورة وجود حلقة تغذية عكسية بين الوقاية وتحليل الحوادث والعلاج؛

(د) ضرورة التنسيق بين عدة جهات فاعلة تشمل جميع فئات ذوي المصلحة المشاركين في الوقاية والعلاج والمسائل ذات الصلة؛

(هـ) من الضروري بناء شبكات ثقة بين هذه الجهات الفاعلة؛

(و) الوقت اللازم لبناء هذه الشبكات.

٦٤- وجرى التسليم بصورة عامة بأهمية أفرقة التصدي لحوادث أمن الحاسوب بوصفها جزءاً من إطار فعال للتصدي للأخطار في الوقت الراهن وفي المستقبل. واعتبر دور مزودي خدمات الإنترنت دوراً مهماً. وبالنسبة للبعض، كانت المسألة الأساسية هنا مسؤولية مزودي خدمات الإنترنت، التي يتعين النظر فيها بمزيد من التفاصيل.

٦٥- وتم التطرق أيضاً إلى ضرورة أخذ الأمن بعين الاعتبار في تصميم وتنفيذ نظم الشبكات، وكذلك ضرورة أن يؤخذ الأمن في الاعتبار أيضاً في سياق عملية التشغيل ككل. ونُظر إلى ثقافة أمن الحاسوب على أنها مهمة لأي حل. وجرى التأكيد على أهمية الأمن على الصعيد الدولي أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، عندما صوت أعضاء الجمعية بالإجماع مؤيدين اقتراح الاتحاد الروسي المتعلق بأسلوب تحقيق أمن المعلومات على الصعيد الدولي.

٦٦- وتحدث كثيرون عن أهمية تأمين النطاق الأساسي باستخدام الوصلات الأمنية لنظام اسم النطاق بوصفه خطوة في اتجاه بناء الثقة في شبكة الإنترنت. وقد بدأت عملية التوقيع على النطاق الأساسي في عام ٢٠١٠.

٦٧- وظهرت حاجة لزيادة الوعي وتدريب الناس على معالجة مشاكل الأمن. كما ظهرت حاجة لتعاون دولي ولتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون ومسؤولي القضاء. وفي مناقشات عديدة، قدمت المشاكل على أنها تحديات لا لوكالات إنفاذ القانون فحسب، بل أيضاً للبرلمانيين والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والعاملين في المجال التقني. وأبرز عدة متكلمين ضرورة قيام تعاون بين وكالات إنفاذ القانون على أعلى المستويات — وهذه عملية بحاجة للتعزيز في مجال مكافحة الذين يرتكبون جرائم على شبكة الإنترنت. ونوقشت مختلف تعاريف جريمة الحاسوب وفكرة أن إنفاذ القانون قد لا يكون دائماً أفضل خيار، لا سيما في معالجة حالات الحصول على معلومات. ولاحظ عدة متكلمين أن مسؤولي إنفاذ القانون قد يكونون في بعض الحالات جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل.

٦٨- وأحد المواضيع التي تمخضت عنها المناقشات أن إيجاد بيئة مستدامة للثقة بين جميع ذوي المصلحة ضروري في السعي لتحقيق الأمن، الذي يتطلب تحقيقه تعاون الجميع. وساد تفاهم عام بأن من الضروري أن يعمل جميع ذوي المصلحة المتعددين معاً وأن يتعاونوا وينسقوا فيما بينهم على جميع الصعد، بما فيها الوطنية والإقليمية والدولية.

٦٩- وقد أُقر بأن بناء الثقة يتطلب عدم استخدام الأمن ذريعة لإلغاء انفتاح الإنترنت، وأن على الحكومات توخي الحذر عند استخدامها الإرهاب أو خطر الولع الجنسي بالأطفال ذريعة لتطبيق تدابير تخالف القواعد الدولية الأخرى.

جيم - الانفتاح

٧٠- في الجلسات التي خصصت للانفتاح، ساد بصورة عامة رأي مفاده أن الانفتاح متعدد الجوانب والأبعاد، ولا يختلف كثيراً في ذلك عن معظم المسائل التي نوقشت أثناء اجتماعات منتدى إدارة شبكة الإنترنت. واعتبر المشاركون الانفتاح مسألة مشتركة بين المواضيع الأخرى التي تناولها منتدى إدارة شبكة الإنترنت وتتصل بها، وهي التنوع والدخول إلى الشبكة وأمنها، بما لها من أبعاد قانونية وسياسية واقتصادية.

٧١- وفضلاً عن استقرار شبكة الإنترنت، وسلامة البيانات وموثوقية المحتوى، وحماية المستخدم ومكافحة جرائم الحاسوب، قيل إن أعلى الأولويات ينبغي أن تخصص لبناء ''مجتمع معلومات يركز على الناس''. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان دائماً الحق في الخصوصية ومراعاة الأصول القانونية. وأُوصي بتقييم إمكانيات التنسيق القانوني بشأن أمن الحاسوب في ضوء أولويات وطنية محددة ومراعاة الحقائق المميزة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وللحكومات دور أساسي في جعل الفضاء الحاسوبي بيئة مؤَمَّنة للتفاعل الإنساني، وينبغي أن تعتمد على مساعدة المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق هذا الغرض.

٧٢- وكتب عدة مشاركين عن أهمية إتاحة الدخول إلى شبكة الإنترنت للجميع وحرية التعبير والحصول على المعرفة. وأشاروا إلى ضرورة تحقيق توازن بين قواعد التنظيم الحكومية وقواعد التنظيم الذاتي التي يمارسها القطاع الخاص لمكافحة المحتوى الضار على شبكة الإنترنت، مع تشجيع حرية التعبير. وكتب المشاركون

أيضاً عن ضرورة إيجاد توازن جديد بين حماية حقوق التأليف والنشر والاستخدام العملي للمحتوى لتعزيز مساعي جديدة وإبداعية.

٧٣- وأشير إلى عدة إعلانات ووثائق بوصفها مراجع لتدفق المعلومات بحرية:

(أ) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(ب) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛

(ج) برنامج عمل تونس (الفقرتان ٤ و٤٢)؛

(د) الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعقود في سؤل في عام ٢٠٠٨؛

(هـ) القرار ٦٩ المتعلق بالوصول إلى موارد الإنترنت واستخدامها دون تمييز الذي دعت فيه الجمعية العالمية لتوحيد مقاييس الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات الدول الأعضاء للامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد أو تمييزية يمكن أن تعوق وصول الدول الأعضاء الأخرى إلى مواقع عامة على شبكة الإنترنت؛

(و) مبادرة الشبكة العالمية، التي جمعت معاً عدة منظمات غير حكومية وشركات لمناقشة حماية حرية التعبير وخصوصية المستخدمين؛

(ز) إعلان حقوق الطفل؛

(ح) اتفاقية الجريمة الحاسوبية.

٧٤- وأشار عدة متكلمين إلى أن الانفتاح ينطوي على عدة مسائل تتعلق بالتوازن، فهناك توازن بين مصطلحين أشار إليهما عدة متكلمين بأول حرفين، وهما نفس الحرفين في اللغة الإنجليزية "IP": بروتوكولات الإنترنت والملكية الفكرية. وفي حين أنه يبدو على السطح وجود انفصال بينهما، فإن هذا ليس هو الحال. وهناك مسألة توازن أيضاً بين حرية التعبير وتدفق المعلومات بحرية وحرية استمتاع الشخص بثمار عمله. فضلاً عن ذلك، هناك مسألة التوازن بين الخصوصية وحرية التعبير.

٧٥- وركزت مختلف اللجان والمناقشات تركيزاً قوياً على الحريات الأساسية، حرية التعبير وتدفق المعلومات بحرية، كما هو منصوص عليها في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ إعلان جنيف وبرنامج عمل تونس في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وقيل إن منظور حقوق الإنسان ينبغي أن يتجاوز الأقوال إلى المبادئ المقبولة عالمياً. فالتقيد بحقوق الإنسان ليس مسؤولية حكومية فحسب، بل إنه مسؤولية الأعمال التجارية وذوي المصلحة الآخرين. وقيل إن الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان رحلة وليست نقطة نهاية. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه من أن حقوق الإنسان تدنت مكانتها على منتدى جدول أعمال إدارة شبكة الإنترنت وأن قضايا من قبيل استغلال الأطفال في المواد الإباحية أو الاحتيال باستخدام بطاقات الائتمان أو الإرهاب جرت معالجتها على أنها قضايا ذات أولوية. وساد شعور بأنه ينبغي تجنب نهج ''إما/أو'' وأنه ينبغي أن تبنى حلول هذه المشاكل الحقيقة على حقوق الإنسان. والمبادئ التي قبل بها الجميع يتعين أن تترجم إلى حلول عملية تقوم على احترام حقوق الإنسان.

٧٦- وأشير أيضاً إلى أن القانون كان بشكل عام نتاج المجتمع ويعكس في الغالب المعايير المقبولة بصورة عامة. وبالنسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر كانت الاستثناءات ممكنة دائماً، كما في حالة التعليم. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الوصول المفتوح للمعرفة العلمية عنصر ضروري لعملية التنمية، ولذلك فإنه مهم جداً للبلدان النامية. وذكرت في هذا السياق حركات مثل حركة المشاعات الإبداعية.

٧٧- وتناولت المناقشات أيضاً المعايير المفتوحة والبرامج المجانية والمفتوحة المصدر. وقيل إنها قد تخفض حواجز الدخول إلى الشبكة وتشجع الابتكار، ولذلك فإنها مهمة للبلدان النامية. وجرى التشديد على أنه لا يوجد تضارب بين البرامج المجانية والمفتوحة المصدر والملكية الفكرية. وجرى التذكير أيضاً بأنه جرى النظر في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى برامج المصادر المفتوحة والبرامج المملوكة ملكية خاصة على أنهما متساويان في القيمة ولكل مزاياه.

٧٨- ونوقش أيضاً نوع القواعد التنظيمية اللازمة. وشدد عدة متكلمين على فائدة التنظيم الذاتي، وحبذ عديدون مزيجاً من الصكوك القانونية الملزمة والصكوك القانونية غير الملزمة.

٧٩- بالنسبة للبعد الاقتصادي، نوقشت هيمنة السوق والاحتكارات الفعلية وعلاقتهما مع الانفتاح وحرية التعبير. وأشير إلى أن للمناقشة في منتدى إدارة الإنترنت علاقة بالمناقشات التي دارت في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بجدول أعمالها الإنمائي، والمناقشات التي دارت في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فيما يتعلق باتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

٨٠- وقال المشاركون إنه يتعين تكييف التشريعات لتتماشى مع الفضاء الإلكتروني. وقيل إن التشريع ليس شيئاً يحدث خارج إطار المجتمع ولكنه شيء يتعين أن يعكس رغبات المجتمع وأن يُكيف لما يريده المجتمع. ووصِفت حرية التعبير بأنها حق من حقوق الإنسان الأساسية ينبغي ضمانه ويتطلب تدفق المعلومات والمحتوى بحرية من مصادر متنوعة. ووصفت الإنترنت بأنها قادرة أكثر من أي وسيلة اتصال أخرى على الأخذ بالتنوع الثقافي والتعددية، وهما سمتان من سمات الديمقراطية. وتحويل هذه الإمكانية إلى واقع يتطلب الحفاظ على سمات تصميم الإنترنت المفتوح.

دال - الخصوصية

٨١- لوحظ أن الاهتمام بالحق في الخصوصية ازداد في الستينيات والسبعينيات مع قدوم تكنولوجيا المعلومات. فإمكانية الرصد التي تتمتع بها نظم الحاسوب القوية أدت إلى المطالبة بوضع قواعد محددة تنظم جمع ومعالجة المعلومات الشخصية. وقد حدد صكان دوليان مهمان لحماية البيانات، وهما المبادئ التوجيهية لحماية الخصوصية وتدفق البيانات الشخصية عبر الحدود التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي واتفاقية مجلس أوروبا لعام ١٩٨١ لحماية الأفراد بالنسبة للمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، قواعد محددة تنظم جمع البيانات الإلكترونية وتخزينها ونشرها.

٨٢- وبينت المناقشات أن حماية المستخدم ينبغي أو تعطى أولوية عليا في بناء مجتمع معلومات يكون الإنسان مركزه. وفي هذا الصدد، قيل إن الحق في الخصوصية ومراعاة الأصول القانونية ينبغي أن يؤخذا في الحسبان دائماً. وجرى الربط بين قضايا الأمن وحقوق الإنسان والخصوصية. وقيل إن وضع قوانين خاصة بالخصوصية أسهم في الحقيقة في تعزيز الأمن. وأُشير إلى أن هذا هو الحال بالنسبة لانتحال الهوية على وجه

الخصوص، الذي كان أوسع انتشاراً في الدول التي لديها أضعف قوانين لحماية الخصوصية. ونوقش أيضاً دور إخفاء الهوية على شبكة الإنترنت، لا سيما فيما يتعلق بالخصوصية في مجالات مثل المعلومات الطبية.

٨٣- وأشير إلى زيادة الوعي بأهمية حماية البيانات لا بالنسبة لعلاقتها بحماية خصوصيات الأفراد فحسب، بل أيضاً من حيث علاقتها بحريتهم في حد ذاتها. وقد تؤدي متطلبات الأمن على الصعيدين الداخلي والدولي ومصالح السوق إلى إضعاف الضمانات الأساسية للخصوصية والحرية. ونوقش أيضاً كيف أن بيانات جمعت لغرض واحد محدد أتيحت لهيئات أخرى، عامة وخاصة، لم تكن من المتلقين المقصودين.

٨٤- وستتأثر البلدان والأقاليم النامية بالقواعد التي تنظم حماية الخصوصية. فالقيود الخارجية، مثل نظام الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات أو اتفاقات التجارة، بالإضافة إلى عدم قدرة المشرعين في البلدان النامية، قد يكون لهما تأثير ينبغي استعراضه. إضافة إلى ذلك، يميل الناس في البلدان النامية إلى استخدام التكنولوجيا بطرق أخرى (مثلاً، الدخول إلى الإنترنت عن طريق مقاهي الإنترنت أكثر من استخدام حواسيبهم) ولذلك اعتبرت حاجتهم لحماية الخصوصية مختلفة. وينبغي أن تتضمن المعايير العالمية التقنية والقانونية وجهات نظر البلدان النامية.

٨٥- أشار المشاركون في مختلف المناقشات وحلقات العمل إلى أن حماية خصوصية الفرد تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،(٥) لا سيما في مادته ١٢. وتنص دساتير كل الدول تقريباً على الحق في الخصوصية، إما مباشرة أو من حيث علاقته بحق آخر. وكحد أدنى، تتضمن هذه الأحكام عدم جواز انتهاك حرمة البيوت وسرية الاتصالات. ولوحظ أيضاً أن معظم الدساتير الحديثة تنص على حقوق محددة تتعلق بالحق في الحصول على المعلومات الشخصية والتحكم فيها.

٨٦- وقد جرت مناقشات كثيرة أثناء انعقاد اجتماع شرم الشيخ تتعلق بجوانب الخصوصية في الشبكة الاجتماعية. ورغم أنه قد تم مناقشة هذا الأمر في سياق القضايا الناشئة إلا أن المشاكل التي تنشأ عن تقاسم المعلومات داخل الشبكات الاجتماعية قد ذكرت بشكل متكرر. وخلال هذه المناقشات لم تقدم أي حلول باستثناء إبلاغ المستخدمين بهذه القضايا.

رابعاً - الدخول والتنوع

ألف - نظرة عامة

٨٧- ورغم أنه قد تم تناول المواضيع بشكل منفصل خلال الجلسات إلا أن المتحدثين شددوا على أن هذه المواضيع هي وجهان لعملة واحدة نظراً لأنها تؤثر على بلايين الناس المشاركين في الحديث عن شبكة الإنترنت.

٨٨- وخلال كل اجتماع من اجتماعات المنتدى يتسع نطاق موضوع الدخول إلى الإنترنت والتنوع ويتعمق استناداً إلى التقدم المحرز على صعيد شبكة الإنترنت والمواضيع الجديدة التي يتم التركيز عليها بشكل أوضح استناداً إلى نتائج حلقات العمل.

---

(٥) أنظر http://www.un.org/Overview/rights.html.

٨٩- وتشمل المواضيع الموصى بها في اجتماع فلنيوس ما يلي:

- استخدام اللغة اللاتينية واللغات الأمريكية الأصلية على شبكة الإنترنت؛
- حماية حقوق المرأة: محتوى شبكة الإنترنت من منظور جنساني؛
- شبكة الإنترنت متعددة اللغات في ضوء الحقوق السيادية للمجموعات اللغوية؛
- استخدام الأشخاص الذين نشأوا كمهاجرين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- الإدماج الرقمي: الوصول إلى الأشخاص الأكثر عزلة اجتماعياً في المجتمع؛
- تطبيقات الإنترنت النقالة التي تسهل دخول المعوقين إلى الشبكة.

٩٠- وقد تضمنت المسائل التي تم تناولها في اجتماعات المنتدى السابقة ما يلي:

- مواضيع تنظيمية وطنية ودولية؛
- البنى الأساسية الرئيسية الوطنية والإقليمية؛
- البنى الأساسية؛
- تكاليف التوصيل؛
- تمكين نقاط تبادل الإنترنت؛
- وسائل الدخول إلى شبكة الإنترنت والتحديات التنظيمية؛
- سلامة الدخول إلى شبكة الإنترنت ووجود وسائل دخول بديلة، مثلاً انقطاع الأسلاك؛
- مواضيع تتعلق بالدخول النقال؛
- استخدام أكثر من لغة وأسماء النطاقات المدولة؛
- إتاحة الدخول للأشخاص المعوقين.

باء- الدخول إلى الشبكة

٩١- أبرز أعضاء أفرقة المناقشة في الاجتماعات السابقة أن موضوع الدخول إلى الشبكة لا يزال أهم موضوع بمفرده بالنسبة لبلدان عديدة، لا سيما في عالم البلدان النامية. وشدد المتكلمون على تأثير شبكة الإنترنت في التنمية. وقد ظهر هذا الموضوع في أول اجتماع لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت، ففي حين أن استخدام بليون شخص لشبكة الإنترنت اعتبر نجاحاً عظيماً، ينبغي أن يتحول التركيز إلى البليون مستخدم وبلايين المستخدمين الذين سيأتون بعد ذلك. وانتقلت المناقشة في نهاية المطاف إلى البليون الأخير.

٩٢- وتساءل عدة أعضاء من أفرقة النقاش من هم الذين سيكونون من البليون التالي الذين سيتصلون بشبكة الإنترنت. وأكد أحدهم أن الحديث عن بليون مستخدم لشبكة الإنترنت بدى قبل عشر سنوات مسألة لا يمكن التفكير فيها. وقدم آخر إحصاءات مشيراً إلى أنه منذ انعقاد أول اجتماع لمنتدى إدارة شبكة

الإنترنت أُحرز قدر كبير من التقدم في استخدام النطاق العريض وتحسين نوعية الاتصال وزيادة عدد المربوطين فعلاً بالإنترنت. وقد زاد عدد مستخدمي الإنترنت بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ليصل إلى زهاء ١,٨ بليون - وهذه زيادة كبيرة منذ بدء عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، على طريق الوصول إلى البليون الثاني. بيد أنه أثيرت أسئلة بخصوص طبيعة تجربة مستخدمي الإنترنت الجدد حيث أن العديد منهم مستخدمو إنترنت متنقلون ينحصر دخولهم إلى الشبكة بالحدائق ذات الجدران التي يوفرها لهم من يزودونهم بالخدمة. أما المسائل المتعلقة بالمعلومات التي يمكن لمستخدم الإنترنت الحصول عليها فقد تم مناقشتها تحت عدة مسميات منها حيادية الشبكة.

٩٣- وبين المشاركون أن الموضوع الذي يقوم عليه منتدى إدارة شبكة المعلومات – تعاون ذوي مصلحة متعددين - مهم أيضاً بالنسبة للدخول إلى شبكة الإنترنت. وسُلّم بأن للحكومات دوراً تقوم به، ولكن يتعين عليها أن تتعاون عن كثب في هذا المجال مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ومجتمع الإنترنت. وتكلم مشاركون عديدون عن الحاجة لحلول مبتكرة، بما فيها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وأن تعمل الشركات الخاصة مع الحكومات والمجتمع المدني لتوفير الوصول إلى الشبكة للذين يعيشون في مناطق ريفية.

٩٤- وساد تفاهم عام مؤداه أن على كل بلد أن يجد الحل الخاص به وأنه لا يوجد حل مناسب لجميع الظروف. وفي هذا الصدد، ذُكر أن حجم الأسواق المحلية يمثل مشكلة للبلدان الصغيرة. وأشار أحد المتكلمين إلى أن تجربة أفريقيا حيث لا تحصل قارة شاسعة إلا على جزء صغير جداً من الإنترنت، ملاحظاً أن كل بلدٍ حاول أن يحصل على الإنترنت بمفرده بدلاً من اعتماد نهج إقليمي.

٩٥- وشدد متكلمون عديدون على أهمية قيام تعاون إقليمي بين ذوي المصلحة في إيجاد نقاط تبادل إقليمية للإنترنت. وجرى التسليم بأن تجربة نقاط تبادل الإنترنت الإقليمية بوصفها مثالاً جيداً للسبل التي يمكن من خلالها أن يعزز التعاون دخول المستخدمين إلى الشبكة ودعم المضمون المحلي وتخفيض التكاليف.

٩٦- وظهر اتفاق واضح في وجهات النظر بأن للحكومات دوراً مهماً تؤديه في إيجاد إطار تنظيمي قوي وضمان ترسيخ سلطة القانون واحترامها. وشدد متكلمون عديدون على الحاجة لأسواق مفتوحة، بينما شدد آخرون على أن قوى السوق لا تستطيع بمفردها حل قضية الوصول إلى الإنترنت وأن الحكومات تتحمل مسؤولية وضع وتنفيذ سياسات موحدة للدخول إلى شبكة الإنترنت.

٩٧- ووصفت تكاليف توصيل خدمات الإنترنت بأنها عبء على البلدان النامية. وفي هذا المجال، اعتبر البعض أن البيئة المنصفة لتنافس الأعمال التجارية على صعيد عالمي من شأنها أن تسهم في تحسين ظروف الدخول إلى الشبكة بصورة عامة. وينبغي أن تشجع الحكومات إيجاد هذه البيئة والحفاظ عليها حيثما أمكن وأن تتخذ إجراءً لتصحيح عيوب السوق، إذا اقتضى الأمر. واقترح أيضاً أن الترتيبات المالية الدولية ينبغي أن تُطور لدعم الاستثمار في المجالات التي لم تكن مجزية تجارياً. واعتبر التعاون الإقليمي ونقاط تبادل الإنترنت الإقليمية موردين قيّمين بشكل خاص للمساعدة في تخفيض الطلب على البنى الأساسية التي تربط القارات بعضها ببعض، مما يخفض تكاليف الوصول إلى شبكة الإنترنت.

٩٨- وذكر متكلمون عديدون موضوع الشبكات الرئيسية الخاص ولاحظوا أن هذا الموضوع لا يزال مهماً. واعتمدت المبادرات المحلية لتحسين الوصول على توفر الشبكات الرئيسية، على الصعيدين الوطني والدولي.

٩٩- وعلى جانب الطلب، لاحظ مشاركون عديدون أن الوصول إلى شبكة الإنترنت أشمل كثيراً من مجرد التوصيل بالشبكة. فيتعين الربط بين الوصول إلى الشبكة والتنمية، وبالتالي فهم احتياجات المستخدمين. وساد شعور بأن الوصول إلى الشبكة لا يمكن قياسه بالمحددات التكنولوجية فقط. فمن الواضح أن الأسعار والنوعية وتوفر الوصول ومحتوى الشبكة مواضيع مهمة أيضاً.

١٠٠- وقال متكلمون عديدون إن توفير الوصول إلى شبكة الإنترنت للبليون التالي يتطلب نماذج أعمال تجارية جديدة وشراكات جديدة لدعم المستخدمين الذين لا يتجاوز دخلهم دولاران في اليوم. وكما لاحظ أحد المتكلمين ربما يعني هذا إنفاق أقل من دولارين شهرياً على الاتصالات وخدمات الإنترنت. ولذلك، اعتبرت ملاءمة وقيمة الوصول إلى الشبكة عنصراً أساسياً في تشكيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماجها في عملية التنمية. ولوحظ أن الحكومات غالباً ما تكون أكبر مشترٍ بمفرده لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا يعني أنه يمكن استخدام الطلب كأساس لمشاريع الوصول الجديدة إلى شبكة الإنترنت في المناطق التي تعوزها هذه الخدمات.

١٠١- أثناء اجتماع جماعة ممارسي الإدارة الإلكترونية والوصول إلى المعلومات على صعيد عالمي في حيدر أباد، أثيرت عدة نقاط:

(أ) التمكين مهم جداً والوصول إلى الشبكة مهم جداً للتمكين. فشبكة الإنترنت ليست مجرد عمل تجاري، بل إنها وسيلة تمكين، وهذا التمكين يتوقف على الدخول إلى الشبكة؛

(ب) يتوقف الدخول إلى الشبكة على عدة عوامل، بعضها يتعلق بتوصيل الخدمة، ويتعلق بعضها الآخر بالقدرة على تحمل التكلفة. وقيل إن القدرة على تحمل التكلفة لا تعني بالضرورة أجهزة رخيصة فقط، وملكية الأجهزة لا تعني الدخول إلى الشبكة. ويمكن تحقيق تحمل القدرة على التكلفة أيضاً من خلال نماذج أعمال تجارية جديدة حيث يدفع تكلفة الدخول إلى الشبكة فعلاً شخص آخر؛

(ج) توجد حاجة للنظر في جانبي الطلب والعرض على حد سواء، ووضعهما في إطار تنموي. وقد يكون جذب الطلب مساوياً لصد العرض، بل قد يكون أحياناً أكثر فعالية، ولكن ربما يكون كلاهما لازماً ليعملا معاً لتلبية احتياجات التنمية؛

(د) توصيل الخدمة وسيلة لتحقيق غاية، تتمثل في توفير الوصول إلى المعلومات والمضمون.

١٠٢- وخلال اجتماعات شرم الشيخ عُبر عن القلق الشديد بشأن كيفية تزويد سكان الريف بخدمات الاتصال بالشبكة. وشملت المواضيع التي بحثت السياسات التنظيمية والتطورات التكنولوجية وإدارة الطيف. وأشار أحد المتحدثين إلى ضرورة استخدام الطيف بطريقة أكثر فعالية، ومن ذلك، على سبيل المثال، استرداد الحيز الطيفي غير المستخدم. علاوة على ذلك فإن التكنولوجيا الجديدة التي تستخدم الطيف بطريقة أكثر فعالية يجب أن تعتمد في العالم النامي وليس فقط في أسواق البلدان المتقدمة. واقترح مشارك وضع سياسات

حكومية ترفع وتوصل التكنولوجيا المتنقلة إلى داخل قطاع الإنترنت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد حقق هذا النموذج نجاحاً في جنوب آسيا.

١٠٣- وبصورة عامة، ساد اتفاق عام عبر كل السنوات التي انعقدت فيها اجتماعات المنتدى، بأن قضايا الوصول لا تزال محور برنامج عمل منتدى إدارة شبكة الإنترنت، وستظهر تحديات وفرص جديدة عندما يبدأ البليون الثالث من المستخدمين الدخول إلى شبكة الإنترنت. ومع استمرار مناقشات المنتدى، ذكر أن هناك فرصة لتقديم أفكار ومواد دسمة للتفكير بشأن الدخول المعقول التكلفة.

جيم - التنوع

١٠٤- تطورت المناقشة بشأن التنوع إلى مناشدة قوية جداً من أجل التنوع بجميع جوانبه. وجرى التسليم بأن الفجوة الرقمية كانت فجوة في المعرفة أيضاً وأن احترام التنوع قضية عالمية.

١٠٥- وحدد المتكلمون مختلف جوانب التنوع: تنوع لغوي وثقافي وتنوع الوسائط والتنوع المتعلق بالأشخاص المعوقين. ولاحظ عدة متكلمين أن فكرة التنوع توسعت لتشمل جميع الناس، بمن فيهم المهاجرون الذين يعيشون في بلد يختلف في لغته وثقافته، والسكان الأصليون الذين يعيشون في بلدان تهيمن فيها ثقافة ليست ثقافتهم.

١٠٦- وشددت المناقشات أيضاً على التحدي المتمثل في إتاحة شبكة الإنترنت للناس بجميع الحروف واللغات. وتمثل الهند دراسة حالة جيدة لإقليم تستخدم فيه لغات وأحرف عديدة، ولا يمكن لشبكة الإنترنت أن تصل إلى جميع السكان إلى أن تصبح متعددة اللغات بصورة كاملة. وقدم مثال آخر هو أفريقيا حيث أشير إلى أن هناك ٢٠٠٠ لغة يتحدث بها بليون شخص فقط، منها ٢٠٠ لغة يتحدث بها ٥٠٠ ألف شخص و١٥ لغة أفريقية يتحدث بها أكثر من ١٠ ملايين شخص. ورغم ذلك فقد أشير إلى أن هذه اللغات لا تشكل في الغالب حضوراً مهماً في عصر المعلومات. وأشار عدد من المتداخلين في شرم الشيخ إلى أن عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات على الإنترنت بلغة مفهومة محلياً من شأنه أن يكون مهدداً للحياة.

١٠٧- ولضم المعوقين إلى مستخدمي شبكة الإنترنت، من المهم استخدام تصميم موحد وتكنولوجيا مساعدة. وجرى تذكير الممثلين بأن جانباً هاماً من دعم التنوع في هذا المجال ينبغي أن يعطى للغات المنطوق بها ولكنها غير مكتوبة وللغات الإشارات، وهي لغات غير منطوقة وتستخدم رموزاً لتمثيلها عندما توضع على نحو مكتوب.

١٠٨- وقال أحد المتكلمين إن الثقافة محور أية مناقشة للهوية، وتمكن من وجود تماسك اجتماعي، وهي مهمة جداً لتنمية أي اقتصاد معلومات. ومن الأمثلة التي ضُربت، فقدان أطفال أفريقيا حريتهم عندما أجبروا على تعلم لغة أجنبية تجاهلت ثقافتهم عندما التحقوا بالمدرسة لأول مرة.

١٠٩- وأثناء المناقشة، جرت مقارنة التنوع اللغوي بالتنوع البيولوجي؛ فالتنوع اللغوي مهم لحرية الإنسان كأهمية التنوع البيولوجي للطبيعة. وأُوصي أيضاً بأن يطبق على إدارة شبكة الإنترنت المبدأ التحوطي المتمثل في أن الأعمال التي تنطوي على ضرر محتمل لا يمكن جبره ينبغي عدم القيام بها.

١١٠- وذُكر أيضاً تأثير المعايير وأهمية المعايير المفتوحة، غير المملوكة، بالإضافة إلى استخدام برامج مجانية ومن مصادر مفتوحة بوصفها عناصر مهمة. ووصف التمسك بالمعايير على أنه أسلوب آخر لتشجيع التنوع، لا سيما بالنسبة لمعايير الوصول.

١١١- وعندما بدأت مناقشة منتدى إدارة شبكة الإنترنت التنوع لأول مرة، كان الموضوع الرئيسي هو نظام أسماء النطاقات المدولة. وبمرور السنين، تطور الموضوع وأشار المتكلمون إلى تراجع الحاجة لمناقشة القضايا المتعلقة بنظام أسماء النطاقات المدولة خصوصاً بعد أن تم في الوقت الحالي تضمين هذه الأسماء في النطاق الأساسي. وشدد بعض المتكلمين على ضرورة التمييز بين المضمون في مختلف اللغات ونظام أسماء النطاقات المدولة. ومن الواضح أن المناقشة استمرت، وإن ظلت أسماء النطاقات المدولة، وانتشارها الواسع على وجه الخصوص، جانباً مهماً من جوانب التنوع.

١١٢- وقيل أيضاً، إذا توفر الإنترنت بلغة محلية فإنها قد تساعد في تغيير المجتمع. وييسر هذا التغيير وضع ثقافة الإنترنت مع الثقافة المحلية من خلال فجوة المعرفة الآخذة في التلاشي. ورأى بعض المتكلمين ضرورة إيجاد سبل قابلة للاستدامة اقتصادياً لإيجاد توازن بين حماية الملكية مع السماح بنشر المعرفة مجاناً بين السكان المتنوعين الذين يحتاجونها لتحقيق الازدهار.

١١٣- وجرت مناقشة بشأن الحاجة الملحة لتوفير مضمون بلغات وصيغ متنوعة. ووصف ذلك بأنه ضرورياً لشعوب العالم ليس هنا فحسب، بل إنه ضروري أيضاً لمنع ضياع لغات العالم والثقافات التي تمثلها.

١١٤- وساد شعور عام بأن شبكة الإنترنت توفر فرصة لحماية التنوع الثقافي. وليتسنى تحقيق ذلك، قيل إن الشبكة ينبغي أن تدار لمصلحة الإنسانية كلها، وذلك ليتسنى لجميع الناس استخدام لغاتهم وقيمهم وهوياتهم الثقافية. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين أن تتوسع شبكة الإنترنت لتجسد في مضمونها ونظم التسميات فيها التنوع الثقافي واللغوي والاختلافات الإقليمية والمحلية التي تتسم بها الحضارة.

١١٥- وكما قال أحد المتكلمين، لا توجد حاجة لإشراك البلايين التالية في استخدام الإنترنت فحسب، بل توجد حاجة أيضاً لإشراكهم لكي يستخدموا على شبكة الإنترنت بلغتهم مضموناً اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ليجسد فعلاً تنوع العرق البشري.

١١٦- وقيل إن مشاركة الجميع، لا سيما المعوقين، مشاركة كاملة وفعلية مقياس لتحقيق ما إذا كان التنوع قد تحقق.

١١٧- وقد تم في اجتماع شرم الشيخ إدخال جانب القدرة على الدخول إلى الشبكة في المناقشات الرئيسية المتعلقة بالتنوع. وتناول المتكلمون مسائل تتعلق بكم المعلومات الموجود في شبكة الإنترنت والتي لا يستطيع العديد من الناس الوصول إليها إلا بعد بذل جهود محددة. وقدمت عروض لبيان أن تسهيل الوصول للمعلومات لا يتداخل مع الاعتبارات الجمالية أو الوظيفة العامة للشبكة. وبين المتحدثون أن هذا الاعتبار مهم نظراً لأن عشر سكان العالم يعانون من الإعاقة.

١١٨- وقد ناقش المتكلمون اشتمال اتفاقية الأمم المتحدة للمعوقين على شروط تمنح حقوق الدخول للإنترنت. وإذا طبقت مبادئ هذه الاتفاقية على النحو المناسب فإن احتياجات المعوقين ستتم معالجتها بصورة كبيرة. ويتعلق أحد هذه المبادئ بالتصميم العالمي الذي يدعو إلى تصميم المنتجات والبيئات والبرامج

والخدمات بصورة تلبي احتياجات المعوقين ويشتمل على أجهزة مساعدة عند الحاجة. بيد أن أحد المعلقين أشار إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتضمن الإعاقة بوصفها أولوية، إلا أن ذلك لا ينظر إليه على أنه يقلل من الحاجة للدخول إلى الشبكة.

١١٩- وقد ذُكر كثيراً أن شبكة الإنترنت توفر فرصاً غير مسبوقة للتعبير عن المضمون الثقافي من جميع أنحاء العالم، ولإيجاد مضمونه وتوزيعه وإعادة تجميعه ونشره. ويُرى أن تحويل هذه الإمكانية إلى واقع يتطلب إدارة شبكة الإنترنت من أجل منفعة البشرية ككل. وينبغي أن يكون بوسع أي فرد أن يشارك في شبكة الإنترنت بلغته أو لغتها وبطرق تتسق مع قِيَمه وهويته الثقافية أو قيمها وهويتها الثقافية. وذكر المتكلمون أن شبكة الإنترنت يجب أن تتوسع بحيث تعكس في مضمونها ونظام عناوينها التنوع الثقافي واللغوي القائم، بما في ذلك الاختلافات الإقليمية والمحلية، التي تتسم بها الحضارة. وينبغي أن تعمل الصناعة على تلبية احتياجات المعوقين بابتكار وتوزيع معدات ثانوية محددة بأسعار معقولة بالإضافة إلى اعتماد معايير وصول.

خامساً- إدارة شبكة الإنترنت من أجل التنمية

١٢٠- وتشمل مواضيع هذا الاجتماع ما يلي:

- إدارة شبكة الإنترنت والعالم الواسع: بناء العلاقات بين إدارة شبكة الإنترنت والنطاقات الأخرى؛
- الإنفاذ عبر الوطني (أو العابر للحدود) لنظام جديد للمعلومات - المسائل المتعلقة بالحدود والديمقراطية؛
- الشبكة الاجتماعية والمشاركة الإلكترونية؛ ما الذي يبحث عنه الشباب من المواطنين (١٨+)؟؛
- التجارة الدولية وإدارة شبكة الإنترنت؛
- إدارة شبكة الإنترنت في أفريقيا: التأثير على أفريقيا؛
- نهج جدول أعمال تنموي لأسماء الإنترنت وأرقامها؛
- إدارة شبكة الإنترنت من وجهات نظر مختلفة، مع التركيز على وجهات نظر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٢١- إن هذا الاجتماع هو نتاج لحلقات عمل امتدت لعدة سنوات تتعلق بهذا الموضوع، وقد أوجدت هذه الحلقات فكرة أن التنمية يجب أن تحتل موقعاً أكثر مركزية في منتدى إدارة شبكة الإنترنت وأن إدراج الموضوع كموضوع مشترك لا يسمح بإعطائه التركيز الكافي. ورغم أن التنمية كانت شاغلاً وهدفاً سامياً لعملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وهدفاً من أهداف المنتدى، فقد علق كثيرون قائلين إن المنتدى لم يبحث العلاقة بين إدارة شبكة الإنترنت والتنمية بشكل كاف.

١٢٢- وقد عبر عن أحد الأمور المثيرة للقلق فيما يتعلق بطرح موضوع عن إدارة شبكة الإنترنت من أجل التنمية، هو أنه سيكون من الصعب الفصل بين المسائل المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية والمسائل الخاصة بإدارة الإنترنت. والمسائل ذات الصلة هي تلك التي تركز على الروابط بين

الآليات العالمية لإدارة شبكة الإنترنت والتنمية، مع التركيز على نحو خاص على الترتيبات المؤسسية ومخرجات الإجراءات السياساتية الناتجة التي تتكون على المستوى الدولي، وكيفية اتصال هذه المخرجات بالشواغل التنموية.

١٢٣- وأحد أهداف الاجتماع هو تضمين الاعتبارات التنموية في المناقشات المتعلقة بالإدارة العالمية لشبكة الإنترنت بوصفها عاملاً من عدة عوامل. وقد أبلغ عن أنه نادراً ما يتم تناول موضوع التنمية في الأحداث التي تعقد خارج نطاق المنتدى كما أن من النادر أن يطرح السؤال المتعلق بملاءمة السياسات للتنمية. وأشير أيضاً إلى أن المنظور التنموي قد يساعد في فهم مسائل من قبيل الهياكل الأساسية للإنترنت وموارد الإنترنت الحيوية واستخدام شبكة الإنترنت في التجارة والاتصالات والمعلومات.

١٢٤- وسيبحث الاجتماع الذي سيعقد في فلنيوس التأثيرات المحتملة للترتيبات العالمية المتعلقة بإدارة شبكة الإنترنت على تطوير الإنترنت وجمعيات المعلومات التي تركز على الناس في البلدان النامية. وستنظر المناقشات في العمليات المؤسسية ومخرجات السياسات الأساسية لترتيبات الإدارة وما إذا كانت هذه الأمور ستثير شواغل تتعلق بالتنمية لم تتلق قدراً كافياً من الاهتمام حتى تاريخه. وسيقسم الاجتماع إلى أربعة أجزاء:

- ما الذي نعنيه بحقيقة إدارة شبكة الإنترنت من أجل التنمية؟
- أمثلة لمسائل محددة تتعلق بالإدارة العالمية قد تكون لها صلة معينة بالتنمية. وتشمل المواضيع المحتملة، من بين أمور أخرى، إدارة الأسماء والأرقام والتوحيد التقني، والأمن، والاتصال الدولي والملكية الفكرية، والحماية عبر الوطنية للمستهلك، إضافة للجوانب الإجرائية والمؤسسية للترتيبات الرئيسية المتعلقة بالإدارة؛
- كيف تنظم البلدان النامية وغيرها وتدير ارتباطها على المستوى الوطني بالإدارة العالمية لشبكة الإنترنت في سياق استراتيجياتها الوطنية الأوسع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
- كيفية دفع جدول الأعمال الخاص بإدارة شبكة الإنترنت من أجل التنمية إلى الأمام في منتدى إدارة الإنترنت وسائر المنتديات الدولية.

١٢٥- وأحد الأمور التي تركز عليها المواضيع المتعلقة بإدارة شبكة الإنترنت من أجل التنمية هو التأكد من أن جميع أصحاب المصلحة في كل المناطق يدلون بدلوهم بشأن مواضيع إدارة الإنترنت، خصوصاً المواضيع التي تعالج تطوير الإنترنت في المناطق. وقد أشير إلى أنه عند مناقشة الجهات الفاعلة في البلدان النامية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني في البلدان النامية، فإن الهدف هو دفع التنمية بطريقة تركز على الناس وتشترك فيها جميع الجهات الفاعلة.

سادساً - تقييم إدارة الإنترنت والطريق إلى الأمام

١٢٦- سيقيم هذا الاجتماع تطور مشهد إدارة شبكة الإنترنت منذ أول اجتماع للمنتدى عقد في أثينا عام ٢٠٠٦. وسيدقق الاجتماع في التغييرات، إن وجدت، وفي ممارسة إدارة شبكة الإنترنت خلال السنوات الخمس الأولى. وسيشكل أيضاً خط أساس يتم منه قياس التغييرات خلال السنوات الخمس القادمة ومن ثم استعراض السنوات العشر لتنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عام ٢٠١٥. وأثناء

التحضير لهذا الاجتماع نشر طلب لتقديم المساهمات بشأن هذا الموضوع على الموقع الشبكي لمنتدى إدارة شبكة الإنترنت.

١٢٧- وقد طُلب أن تركز المساهمات على حالة إدارة شبكة الإنترنت على الإنترنت لعام ٢٠١٠ وكيف تغيرت منذ إنشاء المنتدى. وقد بحثت، على وجه الخصوص، الأسئلة التالية:

- هل لا تزال المواضيع الرئيسية لعام ٢٠٠٥ ملائمة اليوم؟
- هل هناك مواضيع جديدة يتم تجاهلها في مناقشات إدارة شبكة الإنترنت؟
- من أثينا إلى فلنيوس، هل تغير سياق المناقشات، وإذا كان قد تغير فكيف؟
- هل حدث تقدم عالمي بشأن إدارة شبكة الإنترنت خلال السنوات الخمس من عمر المنتدى؟
- بناء القدرات: أين كنا منذ خمس سنوات وأين نحن الآن؟

١٢٨- قدمت ثلاث إجابات على هذه الأسئلة من جمعية إنترنت إكوادورية ومن شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة ومن المركز الدولي للحساب الإلكتروني.

١٢٩- وكتب المركز الدولي للحساب الإلكتروني قائلاً إن المواضيع لا تزال ملائمة لكن الترابط بين المسائل قد تطور. وأشارت شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة إلى أنه بالرغم من أن المواضيع ظلت ملائمة إلا أن عمق المناقشات ككل قد تباين عبر السنين اعتماداً على اهتمامات المشاركين وشواغلهم. وكتبت جمعية الإنترنت الإكوادورية قائلة إن المواضيع تتطلب نقاشاً دائماً ومتصلاً.

١٣٠- وقد أشير إلى أن الاجتماع السنوي المتعلق بالقضايا الناشئة على أنه وفر فرصة لتضمين قضايا جديدة في مناقشات المنتدى. فالقضايا من قبيل الشبكة الاجتماعية وسلامة الأطفال والحوسبة القائمة على الإنترنت هي أمثلة للمواضيع التي تم التعامل معها على أنها قضايا ناشئة. وأشير علاوة على ذلك إلى أن هناك مواضيع جديدة تضاف في كل عام إلى الجدول وأن هناك مواضيع فرعية جديدة تضاف باستمرار إلى المواضيع الرئيسية.

١٣١- وأشير إلى أن المناقشات قد تعمقت مع مرور السنين في المنتدى نظراً لازدياد ثقة المشاركين في بعضهم البعض وزيادة المعرفة بأساليب المنتدى. وفي بعض الحالات، مثل الأمن والانفتاح والخصوصية كان هناك إدراك عبر السنين بأن هذا الموضوع لا يمكن التعامل معه بشكل منفصل، بل يجب النظر إليه على أنه موضوع مترابط. بيد أن هناك أيضاً تعليقات مفادها أن نفس المشاركين لا يزالون يحضرون الاجتماعات وأن مستوى الوفاق لم يتغير، مع وجود إدراك واضح لدى بعض المشاركين من البلدان النامية بأن المنظمات الكبرى والشركات الكبرى والبلدان الكبرى هي وحدها التي تمتلك الأدوات لصنع قرارات واقتراحات فعالة.

١٣٢- وأشير إلى أن وجهات النظر المقدمة في حلقات العمل قد أصبحت أكثر توازناً عبر السنين، كما أشير إلى أمثلة تقاسم الممارسات الجيدة بوصفها أحد التطورات البارزة في المنتدى. وينظر إلى المنتدى بوصفه أداة لبناء الجسور بين المنظمات والمجموعات ممكناً إياها من تقاسم الرؤى والتجارب.

١٣٣- وتشير شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة إلى أن المنتدى ألهم الناس أن يعودوا إلى أوطانهم بعد الاجتماعات ''ويعملوا على تحسين السياسات والأطر التقنية المتعلقة بالإنترنت.''

١٣٤- ورأى المركز الدولي للحساب الإلكتروني أن ظهور المبادرات المتعلقة بمنتدى إدارة الإنترنت الوطني والإقليمي هو ''شهادة بزيادة بناء القدرات البشرية والمؤسسية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في مناقشات إدارة الإنترنت على كل مستوياتها.''

١٣٥- وأشير إلى أنه منذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات قدمت الكثير من المبادرات على صعيد بناء القدرات. وتعزز ذلك مع ازدياد القدرة على المشاركة من البعد في المنتدى والاجتماعات المتعلقة به. وكذلك أشير إلى أن هذا المجال الديناميكي سيتطلب دائماً المزيد من العمل فيما يخص بناء القدرات.

سابعاً - القضايا الناشئة: الحوسبة القائمة على الإنترنت

١٣٦- حددت الحوسبة القائمة على الإنترنت على أنها القضية الناشئة في اجتماع فلنيوس. وسيقدم هذا الاجتماع عرضاً عاماً لهذه القضية من المنظورين السياساتي والتقني لهذا المجال، كما سيقدم بحثاً أولياً عن الاعتبارات المحتملة المتعلقة بإدارة شبكة الإنترنت ضمن الحوسبة القائمة على الإنترنت:

- المفهوم: ما هي ''الإنترنت''، وكيف يمكن استخدامها ولماذا يتعين على المستخدمين استخدامها؟
- الهياكل الأساسية والأجهزة والبيئة؛
- الخصوصية والنزاهة والثقة في الإنترنت والسياسات العامة والتنظيم.

١٣٧- وتشمل المواضيع المحددة التي ستناقش في الاجتماع ما يلي:

- آثار الحوسبة القائمة على الإنترنت؛
- دور وسائط الإنترنت في دفع أهداف السياسات العامة؛
- الحوسبة القائمة على الإنترنت، إلى أي حد هي صديقة للبيئة؟ سياسات من أجل تحرير قدرة الحوسبة القائمة على الإنترنت في معالجة تغير المناخ؛
- مراعاة الفروق بين الجنسين من حيث الثقة في الإنترنت - الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأمن والخصوصية؛
- البيانات في الإنترنت: أي يمكن وضع المعايير المفتوحة؟

١٣٨- وقد قدم المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا تعريفاً للحوسبة القائمة على الإنترنت هو ''الحوسبة القائمة على الإنترنت هي نموذج يسمح بالوصول المناسب عند الطلب إلى مجموعة مشتركة من الموارد الحاسوبية القابلة للتشكيل على الشبكة (مثل الشبكات والخوادم والمواد المخزنة والتطبيقات والخدمات) والتي يمكن توفيرها بسرعة وإطلاقها بأدنى جهد إداري أو أدنى تفاعل من جانب مقدم الخدمة.''

١٣٩- وينظر البعض للحوسبة القائمة على الإنترنت، مع الكفاءات الجديدة، على أنها مثال للخير الذي يمكن أن تقدمه الإنترنت، فهي توفر فرصة للمستخدمين لكي يدفعوا فقط عن الموارد الحاسوبية التي يستخدمونها بدلاً عن احتفاظهم بأنفسهم بكل احتياجاتهم ومواردهم الحاسوبية. وذكر أن هذا يسمح

للمبتكرين بقدر أكبر من الوصول إلى السوق بتكلفة ابتدائية مخفضة مما يزيد المنافسة في السوق نظراً لأنه في ظل نموذج الحوسبة القائمة على الإنترنت فإن المستهلكين يدفعون فقط مقابل الموارد التي يستخدمونها ويتفادون النفقات الرأسمالية التي قد يصعب تمويلها.

١٤٠- بيد أن بعض المشاركين ذهبوا إلى القول بأن الحوسبة القائمة على الإنترنت هي عودة إلى النماذج المركزية القديمة لاستخدام الشبكة، وذكروا أنها هجين من التكنولوجيا القديمة والجديدة، مع إدخال تحديثات جديدة تجعل التقنيات القديمة أكثر نجاعة وعملية.

١٤١- إن أحد المجالات التي لا بد أنها قد خضعت للنقاش هو مجال الخصوصية وأمن المعلومات المخزنة على الإنترنت. وقد أشار بروس شناير أحد كبار موظفي التكنولوجيا في بريتيش تيليكوم إلى أن الحوسبة القائمة على الإنترنت تعني أن المعلومات الخاصة متوفرة على مشغلات الأقراص الخاصة بأناس آخرين. وعليه فإن حماية الخصوصية تعتمد على الولاية القضائية في المكان الذي توجد فيه مشغلات الأقراص المذكورة، وهذا يمثل مصدر قلق للمسؤولين الوطنيين. وقد ناقش كل من مفوض التجارة الاتحادي في الولايات المتحدة ومفوض الخصوصية بمدينة اونتاريو هذه المسألة في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وعبر المجلس الأوروبي عن القلق بشأن الولاية القضائية وإنفاذ القانون الدولي، كما نظمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حلقات عمل عن هذا الموضوع.

١٤٢- وقد ظل الإطار التنظيمي للحوسبة القائمة على الإنترنت موضوعاً خاضعاً للنقاش. وغالباً ما يعبر عن الأمن بمعيار الثقة. ويصعب، في ظل نموذج الحوسبة القائمة على الإنترنت معرفة من يكون أهلاً للثقة واللوائح التي يعمل هؤلاء بموجبها. وقد أشار البعض إلى الحاجة إلى آليات فعالة لإنفاذ القوانين للتعامل مع قضايا الأمن والخصوصية المتعلقة بالبيانات المخزنة في الإنترنت. ولا تزال مناقشة مسؤولية مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الحوسبة القائمة على الإنترنت موضوعاً مفتوحاً على مصراعيه.

١٤٣- وأحد الشواغل المثيرة لقلق الخبراء في هذا المجال هو عدم معرفة معظم المستخدمين بالشروط التي يتم بموجبها تخزين بياناتهم والوصول إليها. وفي أغلب الأحيان لا يعرف المستخدمون حتى أن بياناتهم لم تعد في بلدهم. ولا تستخدم البيانات في الغالب لأغراض التسويق وحسب، فالبيانات الشخصية تكون متاحة للاستخدامات الأخرى ويمكن في بعض الأحيان بيعها بطريقة قانونية.

١٤٤- والسؤال الشائع هو ما إذا كانت البيانات المنشورة على منابر الحوسبة القائمة على الإنترنت آمنة. ويستمر ازدياد المخاطر في الحوسبة القائمة على الإنترنت عبر الوطنية، وبعض الشركات لا تعرف أي من قواعد إنفاذ القوانين تنطبق على بياناتها.

١٤٥- ويتساءل الناس أيضاً هل ستكون البيانات آمنة وما هي القوانين التي ستطبق بشأن المعلومات ومن الأسئلة التي طُرحت:

- إذا كان الشخص موجوداً في بلد ما لكن بياناته في بلد آخر، فهل هذا سيجعل بياناته أقل أو أكثر إتاحة للأطراف الأخرى؟
- هل ستقلل قوانين البلدان الأخرى من الحريات والحقوق التي قد يتمتع بها المستخدمون في الوقت الحالي، عندما ينشرون بياناتهم على منابر الحوسبة القائمة على الإنترنت.

المرفق

مسرد مصطلحات إدارة شبكة الإنترنت

AfriNIC	سجل إقليمي لموارد الإنترنت الرقمية لأفريقيا (عضو منظمة الموارد الرقمية)
ASCII	النظام الأمريكي الموحد لتبادل المعلومات؛ تشفير الحروف الأبجدية الرومانية بـــ ٧ رموز
ccTLD	النطاقات الوطنية للبلدان، مثل gr. (اليونان) أو br. (البرازيل) أو in. (الهند)
CoE	مجلس أوروبا
CSIRTs	فريق التصدي لحوادث أمن الحاسوب
DNS	نظام أسماء النطاقات: يترجم أسماء النطاقات إلى عناوين بروتوكول الإنترنت
DRM	إدارة الحقوق الرقمية
DOI	معرف الأشياء الرقمي
F/OSS	برامج مجانية ومفتوحة المصدر
GAC	اللجنة الحكومية الاستشارية (لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة)
gTLD	نطاق وطني عام، مثل .com, .int, .net, .org, .info
IANA	سلطة الإنترنت للأرقام المخصصة
ICANN	شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDN	أسماء النطاقات المدولة: عناوين مواقع على الشبكة العنكبوتية يستخدم مجموعة أحرف ورموز غير تلك المستخدمة في النظام الأمريكي الموحد لتبادل المعلومات
IETF	قوة عمل هندسة الإنترنت
IGF	منتدى إدارة شبكة الإنترنت
IGOs	المنظمات الحكومية الدولية
IP	بروتوكول الإنترنت
IP Address	عنوان بروتوكول الإنترنت: معرف فريد لكل جهاز حاسوب أو جهاز موصول بشبكة الإنترنت. ويستخدم حالياً نوعان من عناوين بروتوكول الإنترنت، هما النسخة الرابعة والنسخة السادسة. وما فتئت النسخة الرابعة من بروتوكول الإنترنت (التي تستخدم ٣٢ بت) تستخدم من منذ عام ١٩٨٣ ولا تزال النسخة الأكثر استخداماً بصورة عامة. وبدأ استخدام النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت في عام ١٩٩٩. وتستخدم عناوين النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت ١٢٨ بت.

IPRs	حقوق الملكية الفكرية
IPv4	النسخة الرابعة من بروتوكول الإنترنت
IPv6	النسخة السادسة من بروتوكول الإنترنت
ISP	مقدم خدمة الإنترنت
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
IXPs	نقاط تبادل الإنترنت
LACNIC	سجل عناوين الإنترنت في أمريكا اللاتينية والكاريبي (عضو في منظمة الموارد الرقمية)
MAG	الفريق الاستشار لذوي المصلحة المتعددين
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MoU	مذكرة تفاهم
NAPs	نقاط الدخول إلى شبكة الإنترنت
NGN	شبكة الجيل التالي
NRO	منظمة الموارد الرقمية، تجميع لجميع سجلات الإنترنت الإقليمية - أنظر أدناه
OECD	منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي
Registrar	هيئة وافق عليها (''اعتمدها'') سجل لبيع/تسجيل أسماء نطاقات بالأصالة عن نفسها
Registry	السجل شركة أو منظمة تحتفظ بقاعدة بيانات مركزية لسجل نطاقات البلدان أو مجموعات عناوين بروتوكول الإنترنت (مثلاً سجلات الإنترنت الإقليمية - أنظر أدناه). وتعمل بعض السجلات بدون مسجلين على الإطلاق وبعضها يعمل بمسجلين، ولكنها تسمح أيضاً بالتسجيل مباشرة من خلال مركز التسجيل.
RIRs	سجلات الإنترنت الإقليمية. منظمات غير هادفة للربح تتولى مسؤولية توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت على صعيد إقليمي على مقدمي خدمة الإنترنت والسجلات المحلية.
Root servers	حواسيب خدمة تحتوي على مؤشرات لحواسيب الخدمة المرجع لأسماء جميع نطاقات البلدان. وبالإضافة إلى حواسيب الخدمة الرئيسية الـــ ١٣ ''الأصلية'' التي تحتوي على الملف الرئيسي التي تديره سلطة الإنترنت للأسماء المخصصة، يوجد الآن عدد كبير من حواسيب الخدمة من نوع Anycast، توفر معلومات مماثلة وجرى تنشرها في جميع أنحاء العالم من قبل بعض المشغلين الأصليين الـــ ١٢.
Root zone file	ملف رئيسي يحتوي على مؤشرات لأسماء حواسيب خدمة جميع نطاقات البلدان
TLD	نطاق بلد (أنظر أيضاً نطاق بلد للرمز القطري ونطاق بلد عام)

UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
WGIG	فريق عامل معني بإدارة شبكة الإنترنت
WHOIS	بروتوكول عملية موجهة للاستفسار/الإجابة يستخدم على نطاق واسع لتوفير خدمات معلومات لمستخدمي شبكة الإنترنت. وفي حين أن معظم (ولكن ليس جميع) مشغلي سجلات نطاقات البلدان لتوفير خدمات ''الصفحات البيضاء'' ومعلومات عن أسماء النطاقات المسجلة، فإن استخداماته الحالية تشمل نطاقاً أوسع من خدمات المعلومات، بما في ذلك سجلات الإنترنت الإقليمية ويستخدم **WHOIS** للحصول على معلومات عن تخصيص عنوان من عناوين بروتوكول الإنترنت.
WSIS	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات